

أهمية التحكيم التجاري الرقمي في فض المنازعات في دول إعادة الإعمار¹

د. محمد ابو عزة

منسق المنظمة العالمية للتحكيم الدولي و الرقمي في سوريا

تُعد مرحلة إعادة الإعمار في الدول التي شهدت نزاعات وحروباً فترة حاسمة ومليئة بالتحديات، لا سيما في الجانب الاقتصادي والقانوني. مع تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية، تتزايد احتمالية نشوء النزاعات التجارية بين الأطراف المختلفة. في هذا السياق، يبرز التحكيم التجاري الرقمي كأداة فعالة ومبتكرة لفض هذه المنازعات، لما يوفره من سرعة، كفاءة، ومرونة، وهو ما يُعد ضرورياً لدعم بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة.

تحديات فض المنازعات في بيئة إعادة الإعمار

تواجه الأنظمة القضائية التقليدية في دول إعادة الإعمار عدة تحديات قد تُعرق مسار فض النزاعات التجارية، ومن أبرزها:

- * البنية التحتية القضائية المتضررة: قد تكون المحاكم ومراكز التحكيم التقليدية قد تضررت أو أصبحت غير قادرة على العمل بكفاءة.
- * بطء الإجراءات القضائية: تُعرف القضايا التجارية التقليدية بطول أمدها وتعقيد إجراءاتها، مما يؤدي إلى تأخير حسم النزاعات وتكبيد الشركات خسائر كبيرة.
- * غياب الخبرة المتخصصة: قد لا تتوفر لدى القضاة الخبرة الكافية في القضايا التجارية المعقدة التي تحتاج إلى فهم عميق لقطاعات محددة مثل الطاقة، البناء، أو التكنولوجيا.
- * تكاليف التقاضي المرتفعة: غالباً ما تكون تكاليف التقاضي التقليدية باهظة، وهو ما يُثقل كاهل المستثمرين.

التحكيم التجاري الرقمي: حلول مبتكرة لتحديات تقليدية

¹ نقلاً عن الاقتصاد اليوم

يُقدم التحكيم التجاري الرقمي (Online Arbitration) حلولاً عملية وفعالة للتحديات المذكورة. فهو نظام يدمج التقنيات الرقمية في كافة مراحل عملية التحكيم، من تقديم الدعوى إلى إصدار الحكم. وتشمل أهمية هذا النوع من التحكيم في سياق إعادة الإعمار ما يلي:

١. السرعة والكفاءة: يُمكن للتحكيم الرقمي اختصار الوقت اللازم لفض النزاع بشكل كبير. فباستخدام منصات إلكترونية آمنة، تُجرى جميع الإجراءات – مثل تبادل المستندات، عقد الجلسات، واستجواب الشهود – عن بُعد. هذا يُقلل من التأخيرات الناتجة عن التنقلات، التنسيق اللوجستي، والبيروقراطية، مما يُسرّع من عملية اتخاذ القرار.

٢. المرونة والوصول: يُتيح التحكيم الرقمي للمستثمرين والأطراف المشاركة في مشاريع إعادة الإعمار من أماكن مختلفة حول العالم المشاركة في الجلسات دون الحاجة إلى السفر. هذه المرونة تُعد عامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي، حيث تضمن للمستثمرين أن نزاعاتهم ستُحل بكفاءة وفعالية بغض النظر عن موقعهم الجغرافي.

٣. التكلفة المنخفضة: يُساهم التحكيم الرقمي في خفض التكاليف بشكل ملحوظ. فهو يُلغي الحاجة إلى السفر والإقامة، ويُقلل من التكاليف الإدارية والورقية. هذا يُشكل ميزة كبيرة للشركات الصغيرة والمتوسطة التي قد لا تستطيع تحمل تكاليف التحكيم التقليدي.

٤. الخبرة والتخصص: تُمكن المنصات الرقمية من الوصول إلى قائمة واسعة من المحكمين المتخصصين في مختلف القطاعات حول العالم. يُمكن للأطراف اختيار المحكم الذي يمتلك الخبرة اللازمة في مجال النزاع، مما يضمن اتخاذ قرارات دقيقة ومبنية على فهم عميق للمسائل الفنية والقانونية المعقدة.

٥. الأمان والسرية: تُستخدم في منصات التحكيم الرقمي أحدث تقنيات التشفير والأمان لضمان سرية وسلامة البيانات والمستندات المتبادلة. تُعد السرية من أهم مبادئ التحكيم، والتحكيم الرقمي يُوفر حماية قوية لهذه البيانات الحساسة.

التحديات المستقبلية والفرص

رغم المزايا الكبيرة للتحكيم التجاري الرقمي، إلا أنه لا يزال يُواجه بعض التحديات في دول إعادة الإعمار، مثل الحاجة إلى:

* بنية تحتية رقمية قوية: لضمان استمرارية الاتصال وتوفير خدمة إنترنت موثوقة.

* إطار قانوني وتشريعي : لوضع قوانين واضحة تُنظم التحكيم الرقمي وتضمن تنفيذ أحكامه .

* تدريب وتوعية : لتدريب المحكمين والمحامين والأطراف المعنية على استخدام التقنيات الرقمية .

ومع ذلك، فإن الفرص المتاحة لتبني التحكيم التجاري الرقمي في دول إعادة الإعمار هائلة. فهو يُقدم فرصة حقيقية لبناء نظام لفض المنازعات يُواكب العصر الرقمي، ويدعم بشكل فعال جهود الاستثمار والنمو الاقتصادي. إن تبني هذا النوع من التحكيم لا يُعزز فقط من كفاءة النظام القضائي، بل يُرسخ أيضاً الثقة لدى المستثمرين، ويُهد الطريق لمستقبل أكثر استقراراً وازدهاراً.